دور المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

The role of Algerian civil society in achieving sustainable development goals

تركية شريف (*) طالبة دكتوراه
مخبر أبحاث العلوم السياسية الجديدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
turkia.cherif@univ-msila.dz

د-فوزية شرقي أستاذ محاضر أ
مخبر أبحاث العلوم السياسية الجديدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
fouzia.chergui@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2023/07/09	تاريخ القبول: 2024/07/07	تاريخ النشر: 2024/07/18

الملخص:

يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لما تتمتع به منظماته من قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية في المجتمع وملامسة احتياجاتها وتطلعاتها ومحاولة الرقي بها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وبيئيا، ورغم حداثة المجتمع المدني في الجزائر مقارنة بالسلطة القائمة ومختلف التحديات التي يواجهها فقد استطاع أن يتطور ويحقق نوعا ما الأهداف المنوطة به.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية المستدامة، المجتمع المدني الجزائري.

Abstract:

Civil society plays a crucial role in achieving sustainable development goals, given the ability of its organizations to access the popular bases in society, touch their needs and aspirations, and try to develop them socially, economically, culturally, and environmentally. Despite the newness of civil society in Algeria compared to the existing authority and the various challenges it faces, it has been able to evolve and somewhat achieve its assigned objectives

Key words: Civil society, sustainable development, Algerian civil society

*المؤلف المرسل: الطالبة تركية شريف.

مقدمة

تمثل التنمية عملية ديناميكية يقاس من خلال مؤشراتها تقدم المدن وتخلفها، وتحتل التنمية المستدامة مكان الصدارة في خطط واستراتيجيات الدول خاصة السائرة في طريق النمو لتتمكن من اللحاق بركب التغيرات العالمية التي طرأت على المجتمعات، وتتضمن خطط التنمية جميع جوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية، وبسبب تغير وظائف الدولة وعجز مركزية التسيير على تلبية المطالب المجتمعية المتزايدة أصبح التزام الدولة بفكرة الحوكمة ضرورة لا مناص منها، فاعتمدت في ذلك على فواعل لا دولاتية وشركاء في تحقيق التنمية الشاملة والرفاه على المستوى الوطني والمحلي، وهنا يبرز دور المجتمع المدني بهياكله المتعددة كفاعل تنموي رئيس، وقد زاد الاهتمام بفكرة إشراكه في العملية التنموية بعد طرح مفهوم الحوكمة المحلية في إعلان مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن، الذي عقد في صوفيا سنة 1996 مؤكدا على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة.

ويلعب المجتمع الجزائري دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار حيث يعمل على تعزيز الوعي بالتنمية المستدامة ودعم المشاريع المستدامة في مختلف المجالات مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والتعليم والصحة.

لم يعد دور المجتمع المدني يقتصر على العمل الخيري والتطوعي بل تعداه إلى أدوار أسمى وأكثر فعالية كمشاركته في التنمية المحلية والتنمية المستدامة، **من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية** من خلال التجربة الجزائرية، كيف تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة؟ وللإجابة عن الإشكالية نطرح الفرضية التالية: يمكن للمجتمع المدني الجزائري المساهمة في التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الآليات.

وتتفرع عن الاشكال أسئلة فرعية:

- ماذا نقصد بالمجتمع المدني والتنمية المستدامة وكيف تطور المفهومين؟
- استنادا للتجربة الجزائرية كيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة

أنجزت الدراسة وفقا للمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق للمفاهيم الخاصة بالمجتمع المدني والتنمية المستدامة والتركيز على منظمات المجتمع المدني الجزائري، وتحليل مدى مساهمة المجتمع المدني في الجزائر في التنمية المحلية والمستدامة بجميع أبعادها البيئية والإقتصادية والإجتماعية، وتوضيح الآليات التي اتبعتها الحكومة من أجل تعزيز هذه الأدوار.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للدراسة قسمنا الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: المجتمع المدني والتنمية المستدامة دراسة مفاهيمية

المحور الثاني: مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

المحور الأول: المجتمع المدني والتنمية المستدامة دراسة مفاهيمية

خلال هذا المحور سنتطرق إلى الجانب المفاهيمي للمجتمع المدني المحلي مع التطرق إلى خصائصه ثم ننتقل إلى تعريف التنمية المستدامة وتبيان أبعادها وأهدافها.

أولا: ماهية المجتمع المدني:

لمعرفة المجتمع المدني معرفة علمية دقيقة وجب معرفة ظروف نشأته والتعريفات التي وضعت بشأنه،دون اغفال التطرق لمكوناته وخصائصة

1- المجتمع المدني النشأة والتعريف:

يعتبر المجتمع المدني غربي النشأة وكان نتيجة اسهامات عصر النهضة والتنوير مع الثورة الصناعية، تم استخدام مصطلح المجتمع المدني في فترات مختلفة إلا أنه عاد للظهور في القرنين 17 و18 على يد عدد من الباحثين المختصين في علم الاجتماع مثل توماس هوبز ،مونتيسكيو،هيغل،و وروسو.

فالمجتمع المدني بالنسبة إلى **هيجل** هو تعبير عن المصالح الخاصة لأفراد وطبقات المجتمع ، ويرى المفكر **دي توكفيل** أن فن إنشاء الجمعيات في البلدان المتقدمة يعد أساس التقدم[1]ويرى أن القدرة على إنشاء جمعيات بناءا على حاجات المواطنين يعد سر نجاح الديمقراطية في أمريكا،

وبعد فترة السبعينات من القرن العشرين انتشرت مؤلفات عالم الاجتماع **أنطونيو غرامشي** في المجتمع العربي وبدأ مفهوم المجتمع المدني باختراق الثقافة العربية وساهم في اكسابها طابع اجتماعي توعوي يقوم على الأعمال التضامنية والخيرية.

ويرى الدكتور **سعد الدين إبراهيم** ان المجتمع المدني هو مجموعو من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل ما هو غير حكومي وغير وراثي من نقابات وأحزاب وجمعيات خيرية وتطوعية وأندية وتعاونيات [2].

وخلال ندوة المجتمع المدني المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 تم طرح تعريف شامل للمجتمع المدني "يقصد بمنظمات المجتمع المدني المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة، لتحقيق أغراض متعددة، سياسية كالمشاركة في صنع القرار السياسي، نقابية كالدفاع على مصالح أعضائها، ثقافية تسعى لنشر الوعي الثقافي، واجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية".[3]

ويشير تعريف البنك الدولي للمجتمع المدني بأنه مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية والتي لها وجود في الحياة العامة لتعبر عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استنادا إلى اعتبارات أخلاقية ،دينية ، ثقافية، سياسية ،علمية أو خيرية[4]

وكتعريف إجرائي يعرف المجتمع المدني بأنه مجموع من المنظمات غير الحكومية والتي تنشأ إراديا لأغراض غير ربحية وأهداف متعددة تسعى لخدمة مصالح أعضائها خاصة والمجتمع على العموم.

2- خصائص المجتمع المدني:

من خلال التعريفات السابقة للمجتمع المدني نستخلص مجموعة من الخصائص يمكن اعتبارها أركانا أساسية لقيامه[5]:

أ- الركن التنظيمي المؤسسي: حيث يمثل مجموع من المنظمات الطوعية التي يشكرها الأفراد تعبيرا عن إرادتهم الخاصة.

ب- الاستقلالية عن الدولة: من ناحية اتخاذ القرار بعيدا عن الهيمنة

ت- الركن القيمي الأخلاقي: حيث أن هيئات المجتمع المدني تبنى على مجموعة من القيم العالية كالتسامح السياسي والفكري وقبول التعدد والاختلاف في الرأي والمصالح

ث- القدرة على التكيف: كلما كانت المنظمة قادرة على التكيف جيليا وزمنيا ووظيفيا كلما كانت على مستوى من المؤسساتية.

3- مكونات المجتمع المدني الجزائري:

عرفت الحركة الجمعوية تطورا ملحوظا وتزايدا خاصة بعد إقرار التعددية الحزبية والنقابية في دستور 1989 والتعددية الإعلامية بعد صدور قانون الإعلام 1990، ويتكون المجتمع المدني الجزائري من:

- الأحزاب السياسية
- المنظمات الحقوقية والمنظمات النسوية والشبابية.
- الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإنسانية.
- المنظمات الدينية والثقافية والفنية.
- النقابات والجمعيات المهنية والاقتصادية.
- الجمعيات البيئية والتنموية والإغاثية.
- المؤسسات الإعلامية والصحفية والإعلام الجديد.

تتميز هذه المكونات بتنوعها الكبير وتمثيلها لمختلف فئات المجتمع الجزائري، وتعتبر محركاً هاماً للديمقراطية والتنمية المستدامة.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

من أجل توضيح مفهوم التنمية المستدامة بكل جوانبها تطرقنا لظهور المصطلح ثم للتعريفات المدرجة من الباحثين والهيئات الأممية بخصوصه، ولن يكتمل المفهوم من تعريفه فقط بل بالنظر للمؤشرات والأهداف.

1- ظهور مصطلح التنمية المستدامة:

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة وجب التمييز بين "التنمية المستدامة" والاستدامة " حيث أن الاستدامة تُفهم عمومًا على أنها وجهة أو حالة نهائية، والتنمية المستدامة هي وسيلة للوصول إلى هذه الحالة.

بين عامي 1972 و2002 عقدت الأمم المتحدة ثلاث مؤتمرات دولية هامة، الأول عقد في ستوكهولم بالسويد عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 تحت اسم البيئة والتنمية، والثالث انعقد في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا في سبتمبر2002 تحت اسم التنمية المستدامة[6].

ففي عام 1972أصدر نادي روما تقريره "حدود النمو" الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات استهلاكها فإنها لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن

استنزاف الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة يهدد مستقبل الأجيال القادمة وقدرة حصولهم على الموارد الطبيعية[7].

وقد اكدت أزمة البترول العالمية سنة 1973 إلى محدودية موارد الطاقة غير المتجددة وفي عام 1980 صدرت وثيقة الاستراتيجية العالمية للصون أكدت هذه الأخيرة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين ما يستعمله الإنسان من موارد بيئية وقدرة البيئة على توفيرها.

وقد أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة أو «مفوضية برونتلاند» في تقريرها في11ديسمبر 1987 «مستقبلنا المشترك» التي حملت رسالة تدعو من خلالها الحفاظ على الموارد وعدم استنزافها حفاظا على حاجات الأجيال اللاحقة.

وتبنى مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 حول قمة الأرض فكرة التنمية المستدامة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن 21، وتم إضافة أبعاد اجتماعية للتنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية في الحفاظ على البيئة، كما أسفر المؤتمر على إصدار27 مبدأ يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة، وختمت "قمة الأرض" بأن مفهوم التنمية المستدامة كان هدفا يمكن تحقيقه لجميع شعوب العالم، بغض النظر عما إذا كانوا على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي، كما أقرت بأن دمج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها في تلبية احتياجاتنا أمر حيوي لاستدامة الحياة البشرية على هذا الكوكب ، كما أقر المؤتمر بأن دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها يتطلب تصورات جديدة عن طريقة إنتاجنا واستهلاكنا، وطريقة عيشنا وعملنا، وطريقة اتخاذنا للقرارات.[8]

وبعد عشر سنوات من مؤتمر ريوديجانيرو انعقد سنة 2002 مؤتمر جوهانسبورج ضم الآلاف من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني ودام 11 يوما ،انعقد ليراجع التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر ريو ووضع خطة لتأكيد تنفيذ ما اتفق عليه بأجندة 21 ، حيث عرف مركز أبحاث التنمية العالمي GDRC**الأجندة 21 محليا** بأنها " جهد تشاركي موجه من طرف الإدارة المحلية يمتد إلى المجموعة المحلية بأكملها بغية وضع إستراتيجية عمل متكاملة للحفاظ على البيئة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والإنساني للسكان المحليين. وهي تستدعي إدماج أنشطة التخطيط والعمل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" ويهدف هذا التخطيط للإستجابة لمشاكل التنمية المستدامة محليا.

ولعل القارئ لتقرير مستقبلنا المشترك وإعلان قمة الأرض في ريو يجد الأفكار نفسها ليأتي إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة ليوسع قائمة التحديات التي تواجد التنمية المستدامة، حيث لم يكتف الإعلان بأهداف تنموية كالقضاء على الجوع والفقر والأمراض المختلفة الناتجة عنه بل أضاف الأعضاء قائمة طويلة من الأهداف منها رفض الاحتلال الأجنبي والنزاعات المسلحة والفساد والإرهاب والتجارة غير المشروعة ورفض الدعوة إلى كراهية المنتمين إلى جماعات عرقية أو عنصرية أو دينية كل حكومة أضافت ما رأته يضر بها وبشعبها[9]

وبعده بعشر سنوات انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريو ديجانيرو الموسوم بمؤتمر ريو+20 في 2012 صدر عنه وثيقه بعنوان "مستقبلنا الذي نصبو إليه" تحتوي على خطوات واضحة وعملية لتنفيذ التنمية المستدامة10

2- تعريف التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة بقوة في النقاش الدولي حول قضايا البيئة فأصبح الربط بين التنمية المستدامة وقضايا البيئة أمر لا خلاف عليه في المجتمع الدولي، وتطور المفهوم لكي يشمل ليس فقط الاعتبارات البيئية التي يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية.

والتعريف الأكثر اقتباسا للتنمية المستدامة صاغته المفوضية العالمية للبيئة والتنمية أو ما تسمى مفوضية برونتلاند في تقريرها في12/11/ 1987مستقبلنا المشترك،" التنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[11].

وبحكم أن الفقراء يعانون أكثر من غيرهم من آثار تدمير البيئة ويساهمون بفقرهم في هذا التدمير فإن التعريف يعطي أولوية مقدمة للحاجات الأساسية ،بينما تفرض الثقافة والتنظيم الاجتماعي محدودية قدرة البيئة على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية ،لذا يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية المستدامة رؤية للحاجات البشرية والرفاهية تشمل متغيرات غير اقتصادية كالتعليم والصحة والهواء والماء النقيين وحماية الجمال الطبيعي والحصول على هذا بصفة عادلة هذه العدالة التي وجب تحقيقها من نظم سياسية تضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار وتشجيع الديمقراطية ، فالتنمية المستدامة تدعو

إلى تلبية الحاجات الأساسية ومراعات العدالة الاجتماعية وضمان مشاركة المواطنين كأسلوب لاتخاذ القرارات السياسية ،وبعد إصدار تقرير برونتلاند ظهرت دراسات عدة حاولت وضع تعريفات للتنمية المستدامة.

وقد وضع بعض المؤلفين تعاريف ضيقة للتنمية المستدامة انصبت على جوانبها المادية يقوم على استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها وتدهورها أو إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة[12].

- عرفها البنك الدولي بأنها العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات الرأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.[13]
- وعرف الإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في تقريره عن حماية الأرض " التنمية المستدامة هي تحسين نوعية حياة البشر مع العيش في حدود قدرة النظم الإيكولوجية على إعالة البشر"[14]
- وعرفها الدكتور مصطفى كمال في كتابه "التنمية المستدامة القيود والفرص" عام 1987 بأنها تتضمن مساعدة الفقراء لأنهم إذا تركوا بدون بديل فسوف يدمرون بيئتهم[15]
- أما المشرع الجزائري فقد عرفها في المادة 4 من القانون 10-03 بأنها "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية وإقتصادية،أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" [16]

وكتعريف إجرائي يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تهدف إلى إحداث التقدم والرفاه في جميع الجوانب الحياتية وضمان استدامة الموارد التي تحقق هذا الرفاه حفاظا على حاجات الأجيال اللاحقة.

3- **مؤشرات التنمية المستدامة:**

لقياس مستوى التنمية المستدامة وضعت الهيئات الأممية مجموعة من المؤشرات أهمها[17] :

أ. التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب

السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية المجتمع المدني.

ب. التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.

ج. العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.

د. الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم

هـ. الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

4- أهداف التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة الأممية على نسق معقد من الأهداف والغايات ذات العلاقات المتشابكة فيما بينها، وقبل التطرق لمجمل أهداف التنمية المستدامة وجب تحديد أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في ثلاث أبعاد رئيسية قامت بوضعها مجموعة عمل التنمية المستدامة للأمم المتحدة[18]:

أ. البعد البيئي: ويقصد به القيود الطبيعية (البيئية) على التنمية البشرية.

ب. البعد الاقتصادي: ويقصد به النمو الاقتصادي ويعد العنصر الأساسي في تحسين مستويات معيشة الأفراد.

ج. البعد الاجتماعي: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها حيث يمكن أن يطلق على التنمية المستدامة بالتنمية العادلة والمتوازنة.

فالتنمية المستدامة تعنى بالعدالة والمساواة في فرص الرفاه وشمولية الأهداف، حيث لا يمكن تجاهل بعض الأهداف والسعي لتحقيق أهداف معينة لأن ذلك سيؤدي لإبطاء مسيرة التنمية في المجالات الأخرى.

وقد حددت الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals MDGs)، بثمانية أهداف للتنمية الدولية أعقاب قمة الألفية التابعة للأمم المتحدة عام 2000، بعد تبني إعلان الأمم المتحدة للألفية، حيث اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ال189 (وصل عددهم حالياً إلى 193 عضو)، وعلى الأقل 23 منظمة دولية، على المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية التالية للألفية بحلول 2015 [19]:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع
2. تحقيق التعليم الابتدائي العالمي
3. تعزيز المساواة النوعية وتمكين المرأة
4. تقليل وفيات الأطفال
5. تحسين الصحة النفسية
6. مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى
7. التأكيد على الاستدامة البيئية
8. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بون كيمون فإن أهداف الألفية الثمانية قد ساعدت على إخراج أكثر من بليون إنسان من دائرة الفقر المدقع وتحقيق تقدم في مكافحة الجوع وتمكين البنات من دخول المدارس، كما أقامت هذه الأهداف شراكات جديدة وحشدت الرأي العام لتحقيق هذه الأهداف كما أعادت تشكيل عملية صنع القرار في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء[20].

وأردف الأمين العام قائلا أن هذا التقدم كان متباينا، ففي سنة 2011 كان 60 بالمئة ممن يعانون الفقر المدقع وعددهم بليون شخص لا يزالون في نفس البلدان، كما أن التباين بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية لازال قائما، من هنا وجب الإستفادة من هذه التجربة بدمج الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وهذا ما تسعى إليه الخطة الناشئة للتنمية لما بعد عام 2015.

ففي العام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) بأهدافها السبعة عشر 17، وغاياتها الـ169 ومؤشّراتها الـ231 من خلال التعاون والشراكة بين دول العالم وتتمثل هذه الأهداف في [21]:

1. القضاء على الفقر بكل اشكاله
2. القضاء على الجوع والوصول للأمن الغذائي وتحسين وترقية الفلاحة المستدامة
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الاعمار
4. ضمان جودة التعليم الشامل العادل وتعزيز فرص التعلم للجميع
5. الوصول للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء

6. ضمان إدارة مستدامة للمياه، توفير مياه نظيفة وصرف الصحي للجميع
7. ضمان الوصول للطاقة المتجددة النظيفة وتمكين الجميع منها بأسعار معقولة
8. تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال عن طريق خلق فرص عمل وهذا لا يتأتى إلا بتحقيق نمو اقتصادي قادر على إنتاج العمالة
9. تأسيس بنية تحتية وتعزيز التصنيع الشامل المستدام والابتكار.
10. الحد من أوجه الاختلاف والطبقية بين الدول وداخل الدولة نفسها
11. جعل المدن والمجتمعات المحلية بيئة آمنة، مرنة ومستدامة.
12. ضمان انتاج واستهلاك مستدام وذلك بتغيير الطرق التي ننتج ونستهلك بها، فالزراعة مثلا تعد أكبر مستهلك للمياه حيث تمتص 70% من الاستخدام البشري للمياه، تشجيع المنتجين والمستهلكين على انتاج واستهلاك أقل للنفايات والحث على إعادة تدويرها، حث بلدان العالم الثالث على التوجه نحو نمط استهلاك أكثر استدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة التغيرات المناخية وتأثيراتها وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار والكوارث الطبيعية، ولتحقيق هذا الهدف قطعت البلدان المتقدِّمة، في عام 2009، التزاماً بتخصيص 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بغية تمويل مكافحة تغيُّر المناخ لصالح البلدان النامية حتى عام 2020 .
14. الحفاظ على البحار والمحيطات وضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية.
15. حماية وتعزيز وترقية الحياة البرية على نحو مستدام عن طريق إدارة الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي والتنوع البيولوجي.
16. تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وبناء مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة لتحقيق الفعالية والعدالة في كل المجالات.
17. تعزيز التعاون والشراكة العالمية لتحقيق تنمية مستدامة

الشكل1: أهداف التنمية المستدامة

الأمم المتحدة ، مجلة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا الاسكوا ESCWA التقرير السنوي 2015. ص 17

المحور الثاني: مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

عرف موضوع المجتمع المدني اهتماما واسعا من طرف الحكومات والدول، وقد عملت الجزائر على تعزيز دوره في مجالات عدة، وتأكيد مكانته الهامة في المساهمة في التنمية المحلية فجاء دستور 2020 ليمنح مكسب دستوري للمجتمع المدني والمتمثل في هيئة استشارية قائمة بذاتها تسمى **المرصد الوطني للمجتمع المدني**، تتولى تقديم آراء وتوصيات تتعلق بانشغالات المجتمع المدني إلى جانب إسهامات أخرى تتمثل في تعزيز المواطنة وتفعيل الديمقراطية التشاركية والمشاركة رفقة الحكومة والقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والمستدامة.

أولا: و اقع المجتمع المدني في ظل الجز ائر المستقلة:

في ظل الجزائر المستقلة اتسمت المؤسسات بضعف وعدم فاعلية، وفي ثمانينيات القرن العشرون عاشت الجزائر حالة من الغليان السياسي وتطور محوري في النظام السياسي والاقتصادي،كل هذه التطورات انعكست على رغبات أفراد المجتمع وتطلعاتهم فتزايد الاهتمام بالمجتمع المدني، فتولد عن التحول الديمقراطي التعددية الحزبية والنقابية وكذا ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني، هذا الأخير الذي عانى من عدة أزمات أهمها:[22]

- أزمة الهوية: وتعود إلى محاولة الاحتلال طمس بعض جذور الهوية الوطنية كالدين واللغة وتسييد اللغة الفرنسية التي أدت إلى تفجر إشكالية الهوية الجزائرية هذه الأخيرة بدورها أدت لخلق صراعات عشائرية حيدت بذلك المجتمع المدني عن دوره الأساسي كفاعل رئيسي في التنمية والتي لازالت بوادرها تظهر في المعاملات الرسمية وعلى المواقع الإفتراضية للتواصل.

-أزمة المشاركة السياسية: عجز المؤسسات الحكومية على استيعاب كل قوى المجتمع المدني ورغبة هذه المؤسسات في احتكار السلطة وتحويل المشاركة المدنية إلى تعبئة تستغل في الاستحقاقات الانتخابية فقط.

ثانيا: المكتسبات الدستورية للمجتمع المدني في ضل دستور 2020

من خلال المراجعة الدستورية المصادق عليها في 1 نوفمبر2020 منح المشرع للمجتمع المدني مكانه هامة من خلال مجموعة من المواد:[23]

أ. فمن أجل إشراك المجتمع المدني في الشأن العام الوطني والمحلي، جاء في المادة 10 منه "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية"، ونصت المادة 16 الفقرة 3 منه على "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني"، هذا وقد عمل المشرع الدستوري على حماية النشاط الجمعوي من خلال المادة 53 التي نصت على ضمان حق إنشاء الجمعيات، إلى جانب عدم إمكانية حلها إلا بقرار قضائي.

ب. وضمانا للشفافية ومحاربة الفساد تحقيقا للحكامة الجيدة نصت المادة 205 الفقرة الرابعة منه على تدعيم قدرات المجتمع المدني في مجال محاربة الفساد

ج. ومن أجل تأطير المجتمع المدني الجزائري ومن خلال المادة 213 منه تم استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية ولأول مرة في الدساتير الجزائرية، وهذا يعكس إرادة سياسية فعلية في اعتبار المجتمع المدني شريك في صنع القرار ووسيط لتضييق الفجوة بين السلطة والمجتمع ورقيب ضد الفساد، ومن أهم المهام التي أوكلت للمرصد والتي جاءت في المرسوم الرئاسي139/21 المؤرخ في 2021/04/12 من خلال مادته الرابعة ما يلي[24]:

أ. تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره على ضوء احتياجات المجتمع.

ب. المساهمة في إرساء التشاور بين فعاليات المجتمع المدني والسلطة العمومية بغرض جعله فعالا في التنمية الوطنية المستدامة.

ج. نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.

ثالثا: المجتمع المدني ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث

يشكل الإنسان الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تتضمن أهدافها تنمية بشرية قائمة على تحقيق الرفاه الاجتماعي حاضرا ومستقبلا، ومنظمات المجتمع المدني التي هي تجمع أفراد لتحقيق مصالح مشتركة تسعى كوسيط بين الشعب والسلطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أساسها الفرد، وهذا ما أكد عليه مؤتمر جوهانزبرغ بشأن التنمية المستدامة، ونستشف هذا الدور من خلال أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها المدرجة ضمنها.

1- البعد البيئي للتنمية المستدامة:

من خلال البعد البيئي يظهر دور المجتمع المدني في عدة مجالات أهمها:

أ. **العمل التطوعي**: ويعد من أهم الآليات التي يساهم من خلالها المجتمع المدني في التنمية المحلية والوطنية والتنمية المستدامة وهذا من خلال:[25]

- خلق فضاءات نقية للعيش إلى جانب الجماعات المحلية والسعي للمحافظة عليها.
- توفير خدمات تصعب على السلطة المحلية توفيرها وهذا نظرا لمرونة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التغلغل في المجتمع والأسرة.
- العمل التطوعي هو عمل تكميلي لدور السلطات المحلية.

ب. **التوعية والتحسيس**: حيث يساهم المجتمع المدني من خلال مؤسساته بالقيام بدور تحسيسي وتوعوي يستهدف المواطن المحلي لإدماجه في الشأن المحلي والعملية التنموية.

ج. **توسيع فضاءات الحوار** والنقاش المحلي وتوسيعها مما يسمح ببلورة رؤية مشتركة بين المواطن والدولة حول أولويات التنمية باعتبار أن برامج وخطط التنمية يجب إعدادها وفق حاجات وأولويات المواطن المحلي.

د. **إرساء ثقافة الشأن العام** وتجاوز التصور الذهني الغالب بأن المال العام هو مال الغير[26]، هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية التنموية وقبل ذلك المحافظة على مكتسبات المجتمع المادية من مرافق والمساهمة في حمايتها وتطويرها.

2- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يسعى المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة إلى المشاركة في التنمية المحلية والوطنية، وأظهرت قضايا التنمية أن الإنجازات مهما كانت عظيمة تكون عابرة عندما يتم تحقيقها دون مشاركة المجتمع المدني، وبالمقابل تكون الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التنمية حقيقية ودائمة عندما تشارك فيها فعاليات منظمات وهيئات المجتمع المدني[27].

ويقر العديد من المفكرين بإيجابية العلاقة بين ارتفاع الأداء الاقتصادي والمشاركة المدنية، ومنهم الأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام الذي ربط بين التنمية ووجود قطاع غير حكومي طوعي نشيط ففي فرنسا مثلا يشبه العمل الجمعوي القطاع الخاص من خلال دفع الضرائب مقابل نشاطات اقتصادية مسموح لها بمزاولتها.

وقد وجد الباحث روبرت بوتنام في دراساته الميدانية التي دامت 20 سنة أن معدلات التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بقوة المجتمع المدني خاصة تكويناته المصغرة المتواجدة بالقرى والأحياء الشعبية وخير دليل على ذلك جمعيات الادخار التي أتاحت فرصا لبدء مشروعات اقتصادية متوسطة وصغيرة والنجاح في تطويرها[28].

3- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

تركز الدراسات الأكاديمية في مجال الحوكمة المحلية على أهمية تطوير القدرات التشاركية لمنظمات المجتمع المدني وتوفير السبل والآليات التي تمكنه من المساهمة في العملية التنموية لمجتمعه من خلال آلية العمل التطوعي كظاهرة اجتماعية تهدف إلى تكريس قيم

التعاون والتكافل من أجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والرفع من مستوى المعيشة[29].

كما تعتبر الجمعيات من المنظور الاجتماعي مخزونا للرعاية وللحياة الثقافية والإبداع الفكري ولتعليم الناس مهارات المواطنة، ومن خلال البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة نستشف حضور المجتمع المدني وبصورة جلية من خلال علاقته بالديمقراطية حيث أن المجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية كما أنه يشكل في نفس الوقت ركيزة لترسيخها واستقرارها، ويمكن فهم العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية على ضوء اعتبارات عدة أهمها: [30]

- أن تنظيمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة وبالتالي تحمي المواطن من تعسف هذه الأخيرة كما تحمي الدولة من اعمال العنف السياسي.
- تعمل تنظيمات المجتمع المدني على تدريب أعضائها على المشاركة في الحياة السياسية.
- كما تتبنى منظمات المجتمع المدني مشاريع التعليم والتدريب لتعزيز المعرفة والمهارات الضرورية في مجالات التنمية المستدامة كالطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والصحة والسلامة العامة وغيرها.

من خلال ما تقدم نلحظ الدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والذي يتعاظم بظهور الأزمات حيث لعبت الحركة الجمعوية دورا أساسيا خلال جائحة كورونا التي اجتاحت العالم سنة 2019من خلال الدور التوعوي بخطر الوباء وكيفية الوقاية منه، وكذا انخراطها في حملات التطهير والتعقيم وجمع وتوزيع الإعانات ، وقد جاء تصريح رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2020/04/19 كاعتراف واضح بأهمية العمل الجمعوي من خلال النتائج الباهرة في التضامن وتوزيع المساعدات التي بلغت إلى غاية انعقاد الاجتماع،388 ألف عائلة تلقت 12ألف طن من المواد الغذائية المختلفة، وأكد رئيس الجمهورية على ضرورة تصنيف الجمعيات التي برزت خلال الجائحة بجمعيات ذات النفع العام .[31]

رابعا: آليات تعزيزدور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

يساهم المجتمع المدني بهيئاته في تعبئة الثقافة التشاركية لدى المواطن ودفعه للمشاركة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص دوره في هذا المجال من خلال[32]:

- تشجيع العمل الجمعوي وترقية قيم المواطنة والتشاركية من خلال تنظيم ندوات توعوية وتحسيسية بأهمية الانخراط في المجتمع المدني وترقيته.
- تشجيع مبادئ التواصل والحوار والمشاركة في العمل التنموي الذي يضم مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق حكامة رشيدة.
- تفعيل الشراكة مع المنظمات الجمعوية الدولية للاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الديمقراطية التشاركية ومساهمة تنظيمات المجتمع المدني في التنمية.

وقد كان للدولة دور بارز في تعزيز أدوار المجتمع المدني من خلال الإصلاحات القانونية للجماعات المحلية، فقد خصص الباب الثالث من القسم الأول من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية إلى مشاركة المواطنين وأشارت مواده على ضرورة مشاركة وإعلام المواطنين بالقضايا التي تهمهم وضرورة وضع أطر ملائمة للمبادرات المحلية وتحفيز المواطنين للمشاركة في شؤونهم المحلية، ومن بين اهم الأطر هي تمكين منظمات المجتمع المدني من حضور جلسات المجالس الشعبية وإمكانية الاطلاع على مستخرجات مداولاتها وقرارات البلدية وهذا يساعد على المشاركة في مخططات التنمية البلدية، كما يمكن لرئيس المجلس ان يستعين بصفة استشارية بكل شخصية أو هيئة أو جمعية محلية لتقديم مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه.

كما بادر المشرع الجزائري إلى تفعيل دور المجتمع المدني من خلال المشروع التمهيدي للجماعات المحلية المنجز سنة 2018 حيث خصص الباب الرابع للديمقراطية التشاركية وفي مادته 22 نص على ضرورة تشكيل هيئة تشاركية يسمح لها بالمشاركة في النشاطات بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة تتشكل هذه الهيئة من ممثلي الجمعيات المحلية المعتمدة ومن التعاونيات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، هذا فضلا عن استحداث هيئة استشارية قائمة بذاتها ضمن دستور 2020 والمتمثلة في المرصد الوطني للمجتمع المدني.

ومما يجب التنويه إليه أنه وقبل المصادقة على المشروع التمهيدي للجماعات المحلية ينبغي على المشرع تجنب الإحالة على التنظيمات أو إصدارها فور التصديق على المشروع، مع ضرورة وضع أطر قانونية ومنحها الطابع الإلزامي وتحديد الآليات والوسائل المادية والقانونية للمشاركة التي تخول للمواطن التمتع بحقه في التقرير والمشاركة في توجيه الخيار التنموي.

من أجل تعزيز دور المجتمع المدني بعقد الشراكات لتحقيق تنمية مستدامة ضمن المبدأ السابع عشر للتنمية المستدامة ،اهتمت الجزائر بالمساعي الدولية في هذا المجال، حيث استعانت بآلية التعاون الدولي اللامركزي من خلال مشروع كابدال programme de

renforcement des capacité des acteurs de développementأو ما يسمى ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين، والمقصود بالفاعلين المحليين هم البلدية والمنتخبين المحليين والمجتمع المدني وكل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملين الاقتصاديين المحليين .

وفي إطار المبادرة التشاركية من أجل تنمية وتعزيز الديمقراطية التشاركية وتحريك عجلة التنمية المحلية تم إطلاق هذا البرنامج بشراكة دولية بين الجزائر ومفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتمويل مالي مشترك قدره 10.029.320 يورو في إطار استراتيجية قصيرة المدى 2017-2020 تضم 10 بلديات نموذجية كمرحلة أولية تم اختيارها وفقا لمتغيرات البيئة والظروف الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والسياسية لكل بلدية، [33]ويهدف البرنامج إلى دعم وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين من أجل إشراكهم في تحقيق التنمية والتأسيس لنموذج تنمية بلدي يرتكز على أسس الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك الجمعيات الوطنية والمحلية لاحتضان مشاريع مصغرة ومتوسطة لتنفيذ البرنامج، ويركز مشروع كابدال على ترقية العمل الجمعوي كما يسمح للمجتمع المدني في المشاركة في تحضير استراتيجيات التنمية وإعداد برامجها ومخططاتها وتم من خلال البرنامج :

- توفير التدريب والدعم الفني لأكثر من 1500 ممثل للمجتمع المحلي.
- توفير الدعم المالي والفني لتنفيذ أكثر من 500 مشروعًا محليًا في المناطق النائية والمهمشة في البلديات المعنية بالبرنامج.
- تعزيز التعاون بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية والمؤسسات الخاص.

يمثل مشروع "كابدال" إنجازًا هامًا في مجال تعزيز القدرات المحلية وتحسين جودة الحياة في المناطق النائية والمهمشة في الجزائر، ويمثل نموذجًا جيدًا لتعاون فعال بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

الخاتمة:

يعد المجتمع المدني حليفًا رئيسيًا في تحقيق الحوكمة الصالحة، وفاعلًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، مثله مثل باقي فواعل الحوكمة الدولة والقطاع الخاص. ويعتبر تكريس هيئة استشارية دستورية تتولى مرافقة المنظمات والهيئات في المجتمع الوطني، وتطوير رؤيتهم وتقييم أدائهم، قفزةً نوعيةً ومنعرجًا هامًا في تاريخ المجتمع المدني. ولكن الأمر لا يتوقف على استحداث هيئة استشارية دستورية، بل يتعداه إلى منحها كافة الأطر القانونية للمساهمة فعليًا في صنع القرار السياسي، والمشاركة في إعداد البرامج التنموية

الوطنية والمحلية، والحق في مسائلة الجهات والهيئات الحكومية المقصرة في أداء مهامها. كما يجب أن يتعدى دورها التشاركي الممنوح لها ضمن الدستور من الاستشارة إلى الإلزام، ومن المهام والأدوار الموسمية إلى مهام دائمة.

وملخص ما نوصي به:

- ضرورة إشراك فواعل المجتمع المدني في وضع خطط التنمية الوطنية والمحلية.
- ضرورة تخطي منظمات المجتمع المدني لثقافة التكامل والإحسان والعمل التطوعي إلى دور تنموي يحقق عدالة اجتماعية حقيقية وهذا لا يتأتى إلا بتمكينه من إنجاز مشاريع تنموية تخدم الساكنة دون المساس بالإقتصاد الوطني أو السيادة الوطنية.
- منح الإستقلالية التامة للمجتمع المدني عن الدولة لضمان الفعالية،مع وضع أطر مساءلة ومحاسبة متبادلة.
- الإبتعاد عن تسييس منظمات المجتمع المدني واستغلالها في الإستحقاقات الانتخابية
- على منظمات المجتمع المدني العمل وفق خطط ورؤى استراتيجية واضحة ورشيدة مع التركيز على خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والسلامة البيئية.

الهوامش:

[1] سمير حياز،**دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر**،مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة محمد لمين دباغين سطيف2،الجزائر،مجلد12،عدد2،سنة 2021،ص172.

[2] ليندة نصيب،**المجتمع المدني الواقع والتحديات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة باتنة ،الجزائر،العدد15،ديسمبر 2006،ص167.

[3] محمد حليفة،**مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر**،مجلة البحوث القانونية والإقتصادية،المركز الجامعي آفلو، الجزائر ،المجلد5،العدد1، جانفي2022، ص59.

[4] محمد سي أحمد، **دور المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة الإدارية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3 ،الجزائر،العدد 14، جوان2020، ص138.

[5] سهام،زروال،**الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، مجلة الدراسات الإنسانية،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة01،الجزائر،المجلد33،عدد2،جوان 2022،ص301..

[6] محمد عبد الفتاح القصاص، **أبعد من جوهنزبرغ**،مجلة البيئة والتنمية ، شركة المنشورات التقنية المحدودة،لبنان، المجلد7،العدد52 ، اوت 2002،ص22.

[7] السيد,مصطفى كامل، **التنمية والبيئة نقاش نظري**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،المجلد1،العدد1،سنة 2006،ص 373.

[8] من موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992 أطلع عليه يوم 12-03-2023 على الساعة 9.00.

[9] السيد, مصطفى كامل، **التنمية والبيئة نقاش نظري**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد1،العدد1، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، ،سنة 2006،ص 387.

[10] الأمم المتحدة، **تقرير الوثيقة الختامية لمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة " المستقبل الذي نصبو إليه "** 288/66، 2012.

[11] joachim monkelbaan, **governance for the sustainable development goals**, springer nature,2019, singapor,p9.

[12] السيد, مصطفى كامل، **مرجع سابق**،ص 359.

[13] علي بايزيد، **التنمية المستدامة مفهومها أبعادها ومؤشراتها**،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي آفلو،الجزائر، المجلد6،العدد 2، 2022،ص 275.

[14] السيد, مصطفى كامل، **مرجع سابق** ،ص 359.

[15] علا محمد، الخواجة ، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،المجلد 1،العدد1، الدار العربية للعلوم ناشرون ،سنة 2006، ص 416.

[16] المادة 04 من القانون رقم10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،**المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية رقم43 الصادرة في 20 جويلية 2003.

[17] حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح** ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2004 ص97.

[18] علا محمد، الخواجة ، **العولمة والتنمية المستدامة**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،المجلد 1،العدد1،سنة 2006، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 419.

[19] الأمم المتحدة، **خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015 منظور إقليمي**، عبر الرابط https://archive.unescwa.org/sites/،أطلع عليه يوم 2023/01/19 على الساعة 8.19.،ص 5.

[20] الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015**، اطلع عليه عبر الرابط https://www.un.org/يوم 2023/1/19 .،ص2

[21] Ali ,farazmend, **public policy and governance**, global encyclopedie of public administration ,Springer International Publishing,2018,p 2382.2383.

[22] محمد صخري،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور**،15-10-2019، www.politics-dz.com،اطلع عليه يوم18-04-2023 .

[23] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،رئاسة الجمهورية،المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، الجريدة الرسمية عدد 54،سبتمبر2020 ،.

[24] المرسوم الرئاسي 139/21 ،المؤرخ في 2021/04/12 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصدرة في 2021/04/18، عدد 29، المادة4.

[25] سمير كيم،**الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية** ، مجلة المفكر،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،المجلد 13،العدد2،جانفي2018، ص440.

[26] سمير كيم ،**مرجع سابق**، ص441.

[27] أسماء مولاي،**دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مطبوعة محاضرات بيداغوجية، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر1.،ص29-30.

[28] سهام،زروال،**الدور التنموي للمجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية المحلية في ظل المقاربة التشاركية مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، مجلة الدراسات الإنسانية،جامعة الإخوة منتوري قسنطينة01،الجزائر،المجلد33،عدد2،جوان 2022،ص.306.

[29] المرجع نفسه،ص305..

[30] قواسم بن عيسى،**تكنولوجيا المعلومات والإتصال ورهاناتها في تحقيق الحكم الراشد**،النشر الجامعي الجديد،2020،ص49.

[31] التوجي محمد، عبد القادر عثماني، **دور الجمعيات الخيرية في مواجهو جائحة فيروس كورونا كوفيد 19** ،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت،الجزائر، المجلد 5 ،العدد03 ،2020،ص 188.

[32] رضوان مجادي،**الديمقراطية التشاركية ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية،الدعائم والخطوات ومساري التطبيق في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة حمة لخضر ،الوادي،الجزائر ،المجلد10،العدد02،سبتمبر 2019،ص817.

[33] تقوى شرقي،**الديمقراطية التشاركية في الجزائر:مشروع كابدال تجربة ميدانية لإرساء ثقافة المشاركة**،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،جامعة باتنة 1 الحاج لخضر،الجزائر،المجلد9،العدد1، 2022، ص1031.